الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة
٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

الاقتصاد المصرى والتحديات الجديدة

ورقه مقدمة من
مصطفى رضوان عثمان
العضو المنتدب لشركة مطاحن
مصر العليا بسوهاج

الاقتصاد المصرى والتحديات الجديدة

ما من شك بأن صور المتغيرات العالمية الاقتصادية التى تجلت وظهرت على الخريطة الدولية خلال الأونة الأخيرة .. فى شكل تجمعات اقتصادية كبيرة .. تضم دولاً عملاقة ذات اقتصاد متين .. سوف تؤثر بالضرورة على اقتصادنا المصرى الذى لابد وأن نتأهب لمواجهتها ... ونبحث لنا عن دور إيجابى ولا نقف مكتوفى الأيدى .. أمام هذه المتغيرات .. بل التحديات .. وعلى سبيل المثال .. فهاهى دول مجموعة السوق الأوربية .. التى أصبحت تضم معظم دول أوروبا .. باستثناء الكتله الشرقية .. أنضمت جميعها لمعاهدة ماستريخت .. فى شكل وحدة إندماجيه .. لدرجة أنها وحدت أسلوب التعامل بينها بعملة واحدة هى ألا يكون .. وكان من نتيجة هذه الاتفاقية أن فتحت حدودها كلية بين بعضها البعض .. وسمحت بحرية انتقال جميع عناصر الاقتصاد .. من أفراد ومشروعات ومعدات ورأس مال .. ولم يعد أمامها أى عنصر اقتصادى محظور نقله .. سوى الأرض .. بل رفعت كافة القيود والحواجز بينها .. فلا رسوم .. ولا جمارك ..

وأخيراً تم عقد اتفاقية الجات (اتفاقية التجارة والخدمات) والتى فرض علينا الانضمام إليها أزاء التطور الاقتصادى العالمى .. الأمر الذى يعتبر التحدى الحقيقى أمام اقتصادنا المصرى .. وكما قال الله تعالى فى كتابه العزيز الحكيم « يا أيها الذين أمنو كتب عليكم القتال وهو كره لكم .. وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون » صدق الله العظيم .. وفى ظل هذه الاتفاقية .. فقد أمسينا أمام تجربة عملية وموقف صعب ولابد أن نجتازه دون تخوف .. وإلا فلن تقم لنا قائمة .. أو وجود .. فى ظل هذا الغول الضخم الشرس .. ويجب أن نتحسب لكافة المخاوف الحالية والخاصة بمنافسة الغزو الأجنبى .. فى المجالات الخدمية للأنشطة الوطنية .. خاصة فى قطاعات البنوك والتأمين والنقل .. حيث أن هذه الاتفاقية قد أزالت الحواجز بين الدول الأطراف وأصبحت حرية التجارة مفتوحة دون حواجز أو قيود .. فهل أعددنا العدة لذلك ؟

- وما هى استراتيجيتنا التنموية لمجابهة هذه التحديات الاقتصادية .. سواء الخارجية أم الداخلية ؟ .

- وما هو دور المشاركة الشعبية أزاء هذه المتطلبات خاصة بالنسبة لتحمل المصاعب أمام مسئوليات التنمية فى كافة جوانبها .. سواء الاجتماعية أم الثقافية .. أم الاقتصادية ؟ .

- وماذا نحن فاعلون أمام الحد من سلوكيات الأسراف والاستهلاك والتأكيد على دفع الاستثمار والادخار ؟ .

- تكتل دول المحيط الهادى (الايبك) الذى يضم الدول المطله على المحيط الهادى شرقه وغربه .

وهى تكتلات استلزمتها ضرورات توسيع نطاق السوق واقتصاديات الانتاج السلعى والخدمى والفكرى بالغة الضخامة فى ظل اعتيادات منافسة شديدة القسوة ، وهى تكتلات تستدعى منا رسم تصورات ذكية للتوافق معها من خلال ثلاث محاور :-

- محور السوق العربية المشتركة باحياء فكرة الاندماج الاقتصادى العربى .
- محور السوق الشرق أو سطيه باستقطاب عناصر غير عربية الى قاعدة التكتل .
- محور اتحاد حوض البحر الابيض المتوسط ليصبح التكتل الاكثر فاعلية ومحورية فى المنطقة .

ب - اتجاه العالم الى التحرر الاقتصادى وأعمال آليات المنافسة والاستنهاض المحفز لقوى المبادرة الفردية والجماعية والابداع والاختراع ومن ثم فقد حرصت الدول المتقدمة على تحرير التجارة الدولية واختتام آليات الجات بانشاء منظمة التجارة العالمية بعد أزالة كافة القيود الكمية والادارية التى كانت تحول دون حرية التجارة والقضاء على الحماية الجمركية العالية والمغالى فيها لتفتح الطريق واسعا أمام التخصص وتقسيم العمل على مستوى العالم وبما يسمح بالاستفادة الكاملة من المزايا النسبية والمطلقة المتوفرة فى كل دولة من دول العالم وهو أمر لاينصرف فقط الى المزايا الطبيعية والموارد الجغرافية المتوفرة فى قطر معين دون آخر ، ولكنها أصبحت تتعلق أساسا بموارد مراكز البحث وعقول الاختراع والدراسات وموارد الملكية الفكرية .

وماتحتاجه من أزالة لكافة القيود التي تحول دون انطلاق ملكياتنا ومواهبنا ومهاراتنا بالشكل الذى يجعلها تعطى أعلى ناتج لها سلعيا وخدميا وفكريا .

جـ - ثورة الاتصالات التى جعلت من العالم مجرد قرية صغيرة ، بل حارة ضيقة كل سكانها ملتصقون يطلون على بعضهم بعضا ، مايحدث لاى منهم يدركه ويعرف به الاخر فى ذات اللحظه وفي نفس الوقت وبذات الشكل والمضمون لنشكل منظومة متكاملة الاجزاء والعناصر تجعل الجميع يتبادلون ويتنافسون فى تقديم أفضل مالديهم للاسواق الدولية ، وأن تسعى كل منها الى الاندماج في السوق العالمية وتضع المعابر والجسور التى تنقل منتجاتها وثقافتها وحضارتها الى الآخرين جنبا الى جنب السلع والخدمات والافكار .

د - ثورة الجودة الشاملة بما تعنيه من استخدام تقنينات تكنولوجية راقية لاتسمح بوجود أى عيوب أو قصور فى الاداء للمنتجات النمطية ولمكونات الانتاج غير النمطى وما يعنيه ذلك

من ضرورات الشراكة العالمية فى اطار الانفتاح الكونى والاعتمادية المتبادلة والتى معها اصبحت حقوق المستهلك أو المستخدم لها الرعاية الكاملة فى اطار المبادلات التجارية والتسويق المتنامى ، مع صعود الحداثه المتنامية لعصر تحديث الحداثة ذاتها بحيث أصبح من المتوقع حدوث ثورة كاملة فى نظم الانتاج وانماط الاستهلاك واشكال التمويل ، ونوعية الايدى العاملة .

هـ - تنامى ظواهر اختزال القوى واختفاء موازين القوى التقليدية واحتواء كافة هذه الموازين فى بوتقة ميزان الاقتصاد وحده وفى اطارات جديدة تنبت عن حقائق التاريخ وبديهيات الجغرافيا وسط خرائط وسير خارجية وذاتية ذات تأثير واسعة لاتقاس بالاحتمالات المتوقعة ، وانما بواقعها الحتمى الذى يجرى التعامل معه وصولا الى حياة انسانية كريمة وبالحاح ضاغط لابداع شئ وواقع جديد ترسمه الافاق المستقبلية لطموحات غير مسبوقه وبدون حدود .

ان هذا كله لايقاس بما يمكن أن تكون عليه التحديات الداخلية فى اقتصادنا ، تلك التحديات التى أصبحت قبضه خانقة أشد قوة وسطوه تولد أزمات وكوارث حاده بخصائصها وعناصرها وتفرض على الاقتصاد المصرى بحكم الموقع والدور قيود تعيق حرية الحركة وتضاعف من أعباء تكاليف الممارسة وهو مايجعلنا نعرض لها .

المجموعة الثانية : تحديات محلية وقومية أصبحت من قوة الضغط وشدة الالحاح غير قابلة للتأجيل أو المساومة وتطلبت استجابة واضحة وحقيقية وملموسة وسريعة ومؤكده والا كانت افرازاتها مدمره وخانقة وشديدة الوطأة والتكلفة والتى يمكن أن نحدد أهمها وفقا لما يلى :

أ - البطالة السافرة والاحتكارية والفنية والمقنعة والموسمية التى أصبحت ملموسه بشدة وأصبح الوضع معها يهدد قيم المجتمع وتماسك نسيجه وينذر بعواقب وخيمه ان لم يتسارع معدل التوظيف الحقيقى لايجاد وظائف حقيقية للعاطلين عن العمل وعدم الارتكان أو الاعتماد على الجهودالفردية وحدها لايجاد هذه الوظائف .

ب - تحدى تدنى الانتاج وانخفاض الانتاجية وتخلف أساليب وادوات الانتاج الى درجة معها يصبح من الصعب ضمان نمو مناسب فى الدخل القومى والفردى نتيجة اتساع نطاق الطاقات العاطلة والفاقد والغير مستغل والمهدر والضائع من عوامل الانتاج وارتفاع نسب المعيب من المنتجات تامة الصنع وفقد الاسواق الدولية وتحولها الى مجرد أسواق عابرة تقوم على الصفقات التجريبية التى لاتتكرر .

منحهم التسهيلات الائتمانية وتحفيز وتشجيع المستثمرين بمنحهم قروض متميزه تساعدهم على كسر حاجز الاستثمار خاصة بالنسبة للمصدرين منهم ، وفى ضوء الميزات النسبيه التى تتمتع بها بعض بنوكنا الوطنية والتى استفادت من تجربة البنوك الاجنبيه الكبيره ، ونظام العمل بها خلال فترة الإنفتاح الاقتصادى فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، نستطيع أن نؤكد أنه لا خوف يذكر عليها لأنها تقدر على المنافسه أمام البنوك الأجنبية ، ولكن اخوف كل الخوف على شركات التأمين الوطنية ، فلابد لها من إعادة النظر فى نظمها وأساليب العمل بها والتحرك السريع أمام شركات التأمين العالمية المترقع دخولها حلبة المنافسة وحتى وإن كانت المخاوف من الغزو الأجنبى فى مجال هذه الخدمات البنكية والتأمينية والنقل .. الخ . مسموح بها فى ظل الجات فحسب ما صرحت به وزارة الاقتصاد آخيراً .. بأن هذا لا يعنى بالضرورة غزو الأجانب لهذه الأسواق لأنه لا يخفى علينا أن الشركات الوطنية فى هذا المجال تتمتع بميزه بنسبة كبيرة سواء من حيث معرفة السوق أو احتياجات طالبى الخدمة ، وحتى وإن قامت بالفعل منافسه أجنبية فى هذه المجالات فأنها لن تكون ذات جوانب سلبيه مقابل أنها سوف تؤدى إلى تحسن كبير فى مستوى الخدمه وتطويرها ، كما وأن خبرة البنوك المصرية فى ظل البنك المشترك مع الفرع الأجنبى أثناء فترة الإنفتاح حققت نجاحات كبيرة مثل حالة البنك التجارى الدولى (تمشيس الأهلى سابقاً) فقد تطورت خدمات المصارف فى ظل المنافسة الأجنبية ، أما بالنسبة للقطاعات الخدمية الأخرى فإن مصر لابد وأن تستفيد من التجربه الاجنبيه بالنسبة لإنفتاح أسواق الخدمات الاجنبيه حيث أن صناعة النقل والسياحة والمصارف والتأمين والمقاولات وتصدير الثروات البشرية تعتبر من الصناعات ذات الترجه التصديرى الذى يبشر بالخير ، ومن الممكن فى ظل سياسة واعية أن تتمكن البنوك وشركات المقاولات والنقل المصرية من أن تجد لنفسها منفذا ومتنفساً فى هذه الأسواق الاجنبيه المتقدمه وعلى المستوى الأقليمى هناك فرص اضافيه لتنمو الصادرات الخدمية ، لأن هذا المحور بالنسبة لحرية التجارة فى الخدمات يخدم قضية انتقال العماله بين الدول الأعضاء فى اتفاقية الجات .. وهذا الموضوع بالتالى يهم مصر بصفه خاصه فى ظل ما تواجهه العماله المهاجره الى أوروبا وأمريكا من قيود .. وقد استطاعت مصر من خلال جولة أرجواى أن أن تفرض ادراج قضية انتقال العمالة في جدول اعمال المفاوضات الجارية أسوة بقضايا البيئة والنقل البحرى والاتصالات ... الامر الذي يبشر بالخير فعلا .

المحور الرابع : التركيز على السوق الافريقى كهدف للتصدير

اعطاء دفعة قوية للاهتمام بالسوق الأفريقى .. وتكثيف نسبة الصادرات المصرية اليه .. لانه يتيح فتح مجال تسويق هام ويسترعب كثير من منتجاتنا .. ولنحرز حزو بعض الدول العربية الاخري في افريقيا مثل المغرب بالنسبه لتعاملاتها الكبيره مع السوق الأفريقى .. وبصفه خاصه في جنوب افريقيا ونيجيريا وكينيا وضرورة تشجيع اقامة المعارض في هذه الدول لتعريف هذا الجزء من القاره الافريقية بأمكانياتها التصديرية وبأهمية منتجاتها مع نقل كافة المعلومات التي ببيوت الاستيراد الافريقية عن طريق النشرات الاقتصادية ، هذا بالاضافة الى تذليل كافة العقبات والعراقيل التي تعترض التعاملات التجارية بين بنوكنا الوطنية وبين البنوك الخارجية بالقارة الافريقية ، مع العمل

علي فتح خطوط ملاحه تربط مصر بالاسواق العالمية المحيطه بها كى تضمن سرعة نقل وشحن الصادرات الى الموانى والمرافىء بالدول الخارجية التى توجد بينها اتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف .

المحور الخامس : اعادة النظر في النظام الضريبى

ضرورة ربط النظام الضريبى المصرى بمحاور التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والبعد عن أسلوب ونظام اعتبار وظيفة الضريبة هى الجباية .. فاللضريبة عدة وجوه أخرى .. منها الاجتماعية ومنها الاقتصادية .. وبالتالى فلابد أن يستهدف النظام الضريبى ما تستهدفه خطة الدوله فى تشجيع وتنمية النشاط الاقتصادي الذى يوجه للتصدير .. الامر الذى يتطلب الاتى : -

أ - الاعفاء الكامل للمصدرين من ضريبة الأرباح التجارية على النشاط التصديرى لمدة خمس سنوات منذ بدء النشاط .
ب - الغاء ضريبة المبيعات على كافة الخدمات .
جـ - الغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية والآلات وقطع الغيار .
د - خفض التعريفه الجمركية على خامات ومستلزمات الإنتاج .
هـ - إلغاء الدمغه النسبيه على رأس مال شركات الأموال .
و - إعادة النظر فى السياسة الضريبية لباقى الضرائب والدمغات والرسوم بما يحقق التناسب مع الناتج القومى والإجمالى ومتوسط نصيب الفرد ونسبته .

المحور السادس : تطوير أجهزة ومراكز المعلومات :

تطوير أجهزة ومراكز المعلومات بحيث تكون على مستوى خدمة الاقتصاد والاقتصاديين ورجال الأعمال والمصدرين فى هذه المرحلة . لمدهم بكافة المعلومات عن جميع المجالات الإنتاجية ومدى كفاءاتها وأماكن تواجدها والشركات والمؤسسات المشتغله . سواء بالداخل أو بالخارج وكافة الخدمات التصديرية وأسواقها والمعلومات عن البيوت التجارية والمالية الخارجية وسمعتها ، وذلك بالقدر الذى ينقل المعلومه الصحيحه لرجال الأعمال المصريين أو الأجانب بالخارج . كوسيله للتعريف بإمكانيات استيعاب السوق التصديرى فى الدول الأجنبيه مع الربط والتنسيق بين مراكز هذه المعلومات ومراكز البحث العلمى المختلفه . على مستوى الدوله والجامعات مع نشر البحوث العلميه حتى يتسنى للمؤسسات والشركات المنتجه الاستفاده من نتائجها ولتطوير الصناعة وتجويد الإنتاج باستيعاب التكنولوجيا الحديثه . ونشر هذه المعلومات بالخارج عن كافة المؤسسات الوطنيه ومنتجاتها لتوصيل المعلومه للمستورد الأجنبى .

المحور السابع : تشجيع الاستثمار الاجنبى :

تشجيع رأس المال الأجنبى وإتاحة كافة الفرص أمامه للاستثمار داخل البلاد وتوفير بعض المزايا له وتمكينه من تلك الأرض أو تأجيرها بأسعار ملائمه ولفترات طويله . وحتى نضمن استمرارية الاستثمارات ، مع منحه الضمانات الائتمانيه بشأن تحويل نسبه من أرباحه وضمان بعد خضوع استثماراته لعمليات التأميم .. الخ . هذه الاجراءات التيسيريه التى تعيطه الثقه والطمأنينة ،تيسير كافة اجراءات التراخيص المطلوبه وعدم وضع أى عراقيل أو عقبات أمام هؤلاء المستثمرين .

ولعلنا لم ننسى بعد قرار السيد الرئيس الذى أصدره خلال العام الماضى والذى سمح للمستثمرين فى المشروعات الاستثمارية الجديدة بالبدء فى إقامة مشروعاتهم طالما كانت فى حدود ٥ ملايين جنيه ودون إنتظار لأية اجراءات أو تراخيص والاكتفاء باخطار الاجهزة المعنية فقط ، والتى عليها استكمال اجراءاتها دون آية معوقات ، وفى هذا تعظيم لدور الإدارة نحو التيسير والتسهيل وتبسيط الاجراءات أمام الاستثمار ، مما يجعل المستثمر يعيد استثمار العائد ويتوسع فى نشاطاته .

المحور الثامن : تعظيم دور الاجهزه الشعبية :

ويتعلق بدور الاجهزه الشعبيه والأفراد بالنسبة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .. وحقيقة الأمر فإن هذه الاجهزه سوف تضطلع بتحمل دور رئيسى خطير يتمثل فى العمل على تحفيز وتنمية هذه الإنطلاقة الكبيره . وبدون هذه المساندة والايمان بها ، فلا ضمان لإنجاح التجربة ، لأن دور الأفراد فى المجتمع يمثل الطاقة الدافعه والقوة المحركه لكافة التوجيهات سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية . إذ كيف نحمى اقتصادنا من سلوكيات الاسراف والاستهلاك ، وكيف ننمى عناصر الإنتاج والاستثمار . وكيف ندفع ونشجع عملية تعبئة المدخرات المحليه بما يشجع على الادخار . وذلك حتى يتيح لكافة القنوات والأوعية الإدخارية فرصة تنظيم استخدام هذه المدخرات فى المشروعات الإنتاجية . وحتى تتجه السياسة المصرفيه الى تنمية وتشجيع المشروعات الاستثمارية خاصة فى الوقت الذى ننادى فيه بتعديل المثلث الاقتصادى . بحيث يضمن زيادة العرض وتحجيم عنصر الطلب ، وذلك باتباع سياسة تنموية شامله تقوم وتستند على قاعدة عريضة للإنتاج .

أما الضلع الثانى للمثلث فأنه يمثل الاستثمار وتشجيعه ودفعه ومساعدته بتسهيل وتيسير روافده ورفع كافة القيود والمعوقات أمامه ثم يأتى بعد ذلك الضلع الثالث وهو خاص بالتصدر أى باتباع سياسة الاقتصاد الموجه للتصدير ، هذا بالإضافة الى ضرورة تحجيم دور الطلب والحد من الأسراف والاستهلاك .

فمن ياترى الذى سيناط به هذه المهمه الصعبة ؟ أنه المواطن المصرى الأصيل ..!! المواطن المصرى الذى بنى الأهرام وأقام السد العالى وعبر خط بارليف وحقق نصر ٦ أكتوبر العظيم وحقاً ما

نقول هو العامـل فى مصنعه ، هو العضو فى النادى ، هو الفلاح فى الأرض ، هو الموظف ، هو التاجر ، هو كل هؤلاء الذين يشكلون مصر ومجتمعها ، وهم حماتها ورصيدها ، والتجربة ليست غريبة علينا ويكفينا أن نعلم أن الذى بنى الصين وجعلها فى مصاف الدول العملاقة الشامخه هم الصينيون وحدهم ..!! الذين يشكلون حوالى ربع العالم تقريباً .

إلا أن الدوله قد استطاعت بهم أن تحقق التنمية الشاملة فى كافة المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمات ، بما يضمن الإنتاجيه العريضة التى تكفى هذا الكم الهائل من القوى البشرية ، ثم توجه فائض انتاجها الى التصدير وغزت جميع أسواق دول شرق آسيا العربية وغيرها من دول العالم ، حيث تحولت هذه الطاقة البشرية المهوله الى قوة عمل خطيره دون أن تكون عبئاً وذلك من خلال اصرارها وتحديها لكافة أساليب التنمية الشامله والتوجه للتصدير بكافة منتجاتها لدول العالم وعلى نفس هذا الغرار ، وبنفس هذا الأسلوب ظهرت دول النمور الأسيويه التى نعرفها ، وبلغت مرحلة الإنطلاق ووصل معدل دخل الفرد السنوى فيها ما يعادل أكثر من ٢٠ ضعفاً بالنسبة لمصر . وما زلنا نحن نتشدق بحضارتنا القديمه وبالتالى . فيجب ألا ننسى مدى تأثير وحيوية وتقدير دور المواطن ودور الاجهزة الشعبيه على عوامل التنمية خاصة وأن معدل الانجاب والنمو السكانى قد بلغ مداه ، ودون تحقيق ايجابيات تذكر علماً بأنه يستحيل اجراء أى تنمية حقيقية فى ظل الانفجار السكانى القائم ، ودور المواطن هنا كبير وخطير خاصة وأن الدولة تستطيع التدخل بتطبيق نظام الحوافز السلبيه لخفض معدل الانجاب ، كأن يحرم المولود الثالث من الخدمات الاجتماعية والصحيه والتعليمية المجانية وتحرم الأم من أجازة الوضع الطويله المدفوعة الأجر . ولكن الدوله تكتفى فقط بمناشدة هذا المواطن فالى متى ؟ وكيف نحل هذه المعادلة الصعبة !! لابد هنا من مصارحة الجماهير الشدهم وجذبهم وتوعيتهم بالهدف الأساسى ، والمشكلة الحقيقيه أمام هذه الظروف الصعبة وهى مشكلة التنمية على اختلاف مسمياتها اجتماعية ، ثقافية ، اقتصادية .. الخ .

وما تتطلبه الضرورة من التفاف كافة فئات الشعب فى ظل الوفاق الوطنى وإنماء روح الانتماء للوطن . حتى يصبح قادراً على مواجهة الصعاب وتستطيع مصر أن تصل به الى مصاف الدول العالمية .

المحور التاسع : وهو دور الدولة والحكومة ويتلخص فى النقاط الآتية :

أ - حماية السوق الداخلى أزاء هذه المتغيرات والتحديات وضرورة مراقبة كافة المؤثرات السلبيه التى قد يتعمدها مستثمرى بعض الدول الأعضاء فى الجات والعمل على الحد منها ، خاصة بالنسبة لسياسات أغراق السوق المصرى أو سياسات الاحتكار ولابد من تكثيف جهود أجهزة الرقابة على الواردات لحماية الأسواق الداخليه .

ب - محاربة الفساد فى كافة صوره . والقضاء على السلبيات وصور الاستغلال بالمجتمع وحتى يتسنى القضاء على مسببات هذا الشعور السلبى القائم على الاحساس باللامبالاه والاحباط خاصة لدى الشباب وخريجى الجامعات ، وبالتالى ستضمن الدوله التزام المواطن بتحقيق متطلبات التنمية .

ج - تدخل أجهزة الدوله الرقابيه والأمنيه نحو محاربة كافة صور الاقتصاد الموازى غير المعلن والذى بدأ يتواجد بشكل واسع ، والذى يشمل كثير من المجالات والنشاطات التجارية الخافيه والتى تعمل بعيداً عن أعين ورقابة الدوله دون تحمل أى من ضرائب أو رسوم أو تراخيص أو اشتراطات أو تأمينات والتى تسير جنباً الى جنب مع الاقتصاد المعلن حيث بلغت نسبة هذا الاقتصاد الموازى أكثر من ٣٠٪ من قيمة الاقتصاد المصرى وذلك من خلال نشاطات التهريب والتسول والتربح والسمسره والمخدرات ، وكل ما يخرج عن دائرة القانون والشرعيه من الأنشطة الخفيه .

د - اهتمام الدوله بالقضاء على التخلف والأمية التعليمية والأميه الحرفيه والأميه المهنية الزراعية ، والتوسع فى مراكز التدريب الفنى والمهنى Vocational training . وتغيير مسار وبرامج هذه النوعيات من التعليم أو التدريب وتطويرها . بحيث تصبح قادرة على خلق الكوادر الفنية وتنمية المهارات الحرفية والمهنية . وكذا الاهتمام الكامل بالتعليم المتوسط الفنى وتطوير أسلوبه وبرامجه فى كافة المجالات والتركيز عليه فى كافة تخصصاته الصناعية والتجارية والزراعية ، ونفس الاهتمام بالنسبة للتعليم الفنى العالى على مستوى المعاهد الثلاث الصناعية والتجارية والزراعية المنتشره فى كافة محافظات مصر وتطوير برامجها ونظمها بالتركيز على الأسلوب العلمى التطبيقى دون الأسلوب الأكاديمى .

هذا بالأضافة إلى إعادة النظر فى توسيع قاعدة العمال والفلاحين وتطوير مفهومها بالمعنى الواسع ، خاصة وقد انتشر التعليم الجامعى وتوسعت الجامعات حتى شملت معظم محافظات الجمهورية . وأصبح خريجوها هم أبناء هذه الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين وذلك بهدف الارتفاع بمستوى نسبه الى ٥٠٪ الخاصة بهم فى مختلف التشكيلات ، ولا يوجد ما يمنع أن يكون العامل هو كل من يعمل بالأجر سواء بالحكومة أو بقطاع الأعمال أو القطاع الخاص أياً كانت درجته العلمية حتى وإن كان حاصلاً على الدكتوراه ، وكذلك الفلاح فلا يمنع أن يكون مالكاً لأرض زراعية بأى قدر أو حاصلاً على شهاده جامعية . وبذلك سنعظم من دور نسبه الى ٥٠٪ كماً وكيفاً .

وفى ضوء هذه الرؤية المعروضه ، فأنه يمكننا أن نشارك فى عزف منظومة تعظيم الإنتاجية والتصدير من خلال المنافسه القويه القائمة على الجوده والمواصفات المتميزه والسعر الملائم والمنافس للسوق ، وبذلك سنحمى منتجاتنا بعد فتح باب الاستيراد فى ظل اتفاقية الجات . ونضمن لها

المنافسه فى السوق الداخلى والخارجى ، خاصة وإننا مقبلون كذلك على أنظمه جديدة اتفاق غزة أريحا ، ونظام السوق الشرق أوسطيه ولابد أن يكون لنا دور إيجابى وفعلى ، لأننا الدوله الرائده بين دول المجموعة ذات الحضارات القديمه ، وبمركزنا الاستراتيجى وتوسطنا لمجموعة دول الشرق الأوسط .

هذا وأعتقد أنه بتحقيق ما تقدم من خلال ورقة العمل هذه ، فأننا سوف نكون قد استطعنا أن نخطو الخطوة الصحيحة فى طريق الإنطلاق الاقتصادى ومواجهة التحديات والمتغيرات العالمية والتغلب عليها ، وسوف تكون لهذه التحديات التى نخوضها الفضل الأكبر نحو تحقيق التنمية الشامله ولكن فمهما كان الطريق صعباً فلابد لنا أن نخوضه .

والله ولى التوفيق ،،،